

كشف الرموز

[466] [مسألتان (الاولى) إذا باع مرابحة فلينسب إلى السلعة، ولو نسبته إلى المال فقولان، أصحابهما الكراهية. (الثانية) من اشترى أمتعة صفقة، لم يجر بيع بعضها مرابحة، سواء قومها أو بسط الثمن عليها وباع خيارها، ولو أخبر بذلك جاز، لكن يخرج عن وضع المrabحة، ولو قوم على الدلال متاعا ولم يواجهه البيع وجعل له الزائد أو شاركه فيه أو جعل لنفسه منه قسما وللدلال الزائد، لم يجر ذلك مرابحة، ويجوز لو أخبر بالصورة كما قلناه في الاول.] تدليس، وهو اختيار الشيخ في الخلاف، وشيخنا والمتأخر. واما الرواية فهي ما رواها الشيخ في التهذيب مرفوعا (1) إلى ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام، في الرجل يشتري المتاع (الطعام خ) إلى أجل فقال (قال خ) ليس له ان يبيعه مرابحة، إلا إلى الاجل الذي اشتراه إليه، وان باعه مرابحة ولم يخبره كان للذي اشتراه من الاجل مثل ذلك (2). والرواية صحيحة السند، وعليها فتواه (فتوى الشيخ خ) في النهاية، ولنا فيه تردد، التفاتا إلى الرواية. " قال دام ظله " : إذا باع مرابحة، فلينسب الربح إلى السلعة، ولو نسبته إلى المال فقولان، أصحابهما الكراهية. مثال نسبة الربح إلى السلعة، ان يقول: اشتريته بمائة، وبعته بمائة وعشرة، وهو جائز، بلا خلاف.

(1) يعني متصلا سنده إلى ابن أبي عمير. (2)

الوسائل باب 25 حديث 2 من أبواب أحكام العقود.